# اصلاح الرى والتوسع الزراعى فى مصر (١)

يرجع بدء الاصلاح الحقيقى فى أعمال الرى بوادى النيل إلى عهد محمد على باشا رأس العائلة المالكة حيث اتجهت رغبته منذ سنة ١٨٣٣ إلى زيادة ثروة البلاد لاحلال نظام الرى المستديم فى أراضى الدلتا محل الرى الحوضى وذلك بقصد ادخال زراعة القطن فى البلاد

فعمد فى بادىء الأمر إلى زيادة تعميق الترع الرئيسية فى الوجه البحرى بدرجة تسمح بدخول مياه التحاريق فيها . ثم حاول بعدئذ أن يستعيض برفع مستوى المياه فى النهر عن تعميق أقواع ( جمع قاع ) الترع التى كانت تطمى بكثرة هائلة مدة الفيضان وذلك عند ما نصح اليه مستشاروه بأقامة قناطر برأس الدلتا على كل من فرعى النيل لضبط مياههما وتوزيعها على الوجه الأكمل . وقد وقعت لديه مشورتهم موقع القبول عند ما اضاف أولئك المستشارون أن مهمة هذه القناطر لا تقف عند الفائدة سالفة الذكر بل تكون فى الوقت ذاته حصوناً منيعة لصد الغارات عن القاهرة وداخلية البلاد فقرر انشاءها ووضع الحجر الأساسى لكل من قناطر فرع رشيد وفرع دمياط الحاليين فى سنة ١٨٤٧ فى أحتفال فائق شهده الكثيرون من ذوى الحيثيات فى البلاد وضربت مدالية تذكارية تخليداً لذكرى ذلك العمل العظيم

وهذه القناطر تعتبر الآن بعد تقويتها فى سنة ١٨٨٦ — ١٨٨٧ من أهم الأعمال الصناعية ذات الفائدة العظمى الأن فى رى اراضى الوجه البحرى

---

(١) نشرت الفينشال تيمس مقالا بهذا العنوان لحضرة صاحب العزة محمد عثمان بك وكيل وزارة الاشغال رأينا اثباته فى الفلاحة لاهميته

ثم قام بعد ذلك الخديوى اسماعيل حفيد محمد على باشا بانشاء الترعة الابراهيمية فى مصر الوسطى وهى معتبرة من أهم ترع الرى الصناعية فى العالم وجعل قاعها منحطا كذلك لدخول المياه الصيفية بقصد زراعة قصب السكر فى تلك الأقاليم التى يجود فيها زرعه . وقد نجح محصول ذلك الصنف أيما نجاح مما أدى بالخديوى إلى القيام بانشاء ستة مصانع ( الفابريقات ) فى الأوساط الكثيرة الأهمية لصناعة السكر

كان عدد سكان القطر المصرى منذ تبوأ محمد على باشا أريكته حسب تعداد سنة ١٨٣٣ لا يتعدى ٣٫٤٣٠٫٠٠٠ نسمة ومساحة أطيانه الزراعية لا تزيد عن ٣٫٦٨٥٫٦١٣ فدانا . ولكن عدد السكان أخذ يزداد بسرعة عظيمة حتى تضاعف فى مدى نصف قرن من الزمان . ودل أحصاء عدد السكان فى سنة ١٨٨١ على انه بلغ ٦٫٧٣٠٫٠٠٠ نسمة وكذلك أخذت الأيدى العاملة تمتد تباعا إلى اصلاح الأراضى والأزدياد من الزراعة لسد الحاجة المترتبة على الكثرة المستمرة فى عدد السكان . وقد بلغت مساحة الأراضى المزروعة فى سنة ١٨٨١ المذكورة ٤٫٧١٤٫٤٠٦ فدانا أى أصبح لكل ثلاثة اشخاص فدانان تقريباً بعد أن كان فى زمن محمد على باشا يقابل كل شخص من السكان فدان واحد

استمر عدد السكان فى النمو والازدياد وعمدت وزارة الأشغال إلى القيام باعمال قيمة فى تحسين الرى والصرف تحسيناً لم يكن للبلاد عهد بمثله فى سالف الأزمان فشرعت سنة ١٨٨٦ فى تقوية قناطر الدلتا كما سبق القول وتمكنت بذلك من الحجز عليها ثم حفرت المصارف الرئيسية وكثيراً من

المصارف الفرعية وزادت عدد ترع الرى سعيا وراء تحسين واصلاح الأراضى الزراعية والاكثارمن غلتها

وقد كان لنتائج هذه الأعمال تأثير حسن فى البلاد ووجد المصريون فيها رغداً من العيش لبضع عشرات من السنين

غير ان زيادة عدد السكان المتوالية قضت إلى ضرورة التوسع الزراعى بتحويل جانب من الأراضى الحوضية إلى رى مستديم والى الاكثار من زراعة أراض جديدة . ولما كان التصرف الطبيعى لمياه النيل يعجز مدة الصيف عن التوسع المطلوب بينما هو فى الفيضان وفى أوقات أخرى من السنة يزيد عن حاجة البلاد عمدت وزارة الاشغال إلى طريقة التخزين لما يلزمها مدة الصيف أثناء وفرة المياه فى النهر فشرعت أولا بانشاء خزان أسوان فى سنة ١٨٩٩ ليحجز ملياراً من الامتار المكعبة ثم علته تعلية أولى فى سنة ١٩١٢ ليسع حجمه لتخزين مليارين وربعا من الامتار المكعبة

وانشئت فى سنة ١٩٠١ كاعمال متممة للخزان المذكور قناطر على النيل فى اسيوط لرفع مناسيب مياه النهر امامها واعطاء الترعة الابراهيمية المياه الكافية لما مساحته ٥٠٠ر٠٠٠ فدان من الأراضى الحوضية بمصر الوسطى صار تحويل ريها إلى رى مستديم من المياه الصيفية المخزونة فى اسوان وذلك علاوة على الأراضى التى كانت تتمتع بالرى المستديم من الترعه المذكورة

كذلك امتد الاصلاح الى مصر العليا فأنشأت الوزارة فى سنة ١٩٠٩ قناطر على النيل فى إسنا مهمتها إسعاف الرى الحوضى للأراضى المرتفعة

بمديرية قنا أثناء الفيضانات المتوسطة والمنخفضة منعاً لتخلف أراض بدون رى . ولم يحرم الوجه البحرى من أعمال ومشروعات الرى الكبرى أسوة بالوجه القبلى فقد أنشئت فى سنة ١٨٩٩ سدود غاطسة فى مجرى النهر خلف قناطر رشيد ودمياط وبذلك تمكنت وزارة الأشغال من زيادة الحجز على القناطر المذكورة سداً لحاجات أراضى الدلتا من المياه وقد روعى بناء هويس لكل من هذه السدود الغاطسة لعدم إعاقة سير الملاحة النهرية . وفى سنة ١٩٠٢ تم إنشاء قناطر على فرع النيل الشرقى قريباً من مدينة زفتى لتحسين حالة الرى بالأراضى الواقعة شمالا .

وقد تمت هذه الأعمال الانشائية وما يتبعها من مئات الترع والمصارف الجديدة والأعمال الصناعية كالقناطر والهدارات والسحارات والكبارى من ثابتة ومتحركة وما الى ذلك طبقاً لأحدث الطرق العملية من بنائية وهيدروليكية وهى تعد بحق من مفاخر ذلك العهد وتشهد لمن قاموا بها من المهندسين انجليز ومصريين بأنهم أدوا للبلاد أجل خدمة فى توفير ثروتها الزراعية وتحسين حالتها الاقتصادية لفترة مديدة من الزمان

ولكن تعداد سنة ١٩١٧ أثبت أن عدد السكان تضاعف عما كان عليه سنة ١٨٨١ و بلغ ١٢٫٠١٨٫٢٥٥ نسمة بعد ٣٦ سنة فقط

ورغماً عن الحرب العظمى وما جرته على العالم من الويلات — تلك الحرب التى قدمت فيها مصر مليوناً من أبنائها الاشداء — فقد بلغ التعداد فى سنة ١٩٢٧ — ١٤٫٢١٣٫٠٠٠ نسمة ومساحة الأراضى الزراعية ٥٫٦١٦٫٠٠٠ فدان . أى نحو فدانين لكل خمسة أشخاص وهذه أقل نسبة عرفتها مصر

الزراعية فى توفر أسباب المعيشة لسكانها قبل الآن . نعم قد حدث نقص محلى عن هذه النسبة فى مديرية المنوفية التى هى أكثر جهات القطر المصرى إزدحاماً بالسكان حيث بلغت ثلاثة أشخاص وكسوراً لكل فدان . غير أن بعض أهاليها اضطر للمهاجرة الى غيرها من المديريات

فلهذه الأسباب رأت وزارة الأشغال فى عهدها الحاضر ألا تقف مكتوفة الأيدى إزاء النمو المضطرد فى عدد السكان ووجدت أنه لزاماً عليها القيام بالأعمال التى توفر أسباب الرخاء لمقابلة الزيادات المستقبلة للأهلين حتى لا تتهدد البلاد بكثرة العاطلين .

لذلك عمدت الى وضع سياسة انشائية لسلسلة مشروعات كبرى فى أعمال الرى والصرف تبلغ قيمة تكاليفها نحو ثلاثين مليوناً من الجنيهات . ووضعت كذلك برنامجا يتناول زيادة التخزين من المياه الصيفية ثم أعمال الاصلاحات اللازمة لما مساحته ٤٠٠ر٠٠٠ فدان من أراضى الوجه البحرى الضعيفة الغير المستكملة طرق الرى والصرف الآن . وتوفير مياه الرى المستديم أثناء المناوبات الصيفية لتخفيف وطأتها مع ضمان زراعة ٢٠٠ر٠٠٠ فدان أرزاً سنوياً

كذلك يشمل البرنامج المذكور مشروعات للتوسع الزراعى واحياء ٤٠٠ر٠٠٠ فدان أخرى من الأراضى البور بشمال الدلتا وتوفير سبل الرى والصرف لها ثم تحويل ٣٥٠ر٠٠٠ فدان من أراضى الحياض بالوجه القبلى الى رى صيفى مستديم

ومجمل الأعمال التى يشملها ذلك البرنامج هى : —

| اسم المشروع | جملة النفقات جنيه | جملة المنصرف للان جنيه |
|---|---|---|
| التعلية الثانية لخزان أسوان (١) | ٤٧٠٠٠٠٠ | ١٣٧٧٠٠٠ |
| انشاء خزان جبل الأولياء (٢) | ٤٥٠٠٠٠٠ | — |
| انشاء قناطر النيل بنجع حمادى (٣) | ٢١٠٠٠٠٠ | ٢١٠٠٠٠٠ |
| تقوية قناطر أسيوط (٤) | ١١٠٠٠٠٠ | — |
| تقوية قناطر أسنا (٥) | ٨٠٠٠٠٠ | — |
| تحويل ٣٥٠٠٠٠ فدان من الأراضى الحوضية بالوجه القبلى الى رى مستديم (٦) | ٤٥٠٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠٠ |
| تقوية قناطر الدلتا (٧) | ١٦٠٠٠٠٠ | — |
| تحسين وتوسيع نطاق الزراعة بشمال الدلتا (٨) | ١١٥٠٠٠٠٠ | ٢٣٠٠٠٠٠ |
| المجموع | ٣٠٤٠٠٠٠٠ | ٦٣٧٧٠٠٠ |

واتماما للفائدة نذكر كلمة موجزة عن الفوائد التى تحصلت عليها البلاد من كل من هذه المشروعات

## أعمال التخزين

سيترتب على كل من مشروعى تعلية خزان أسوان الثانية واقامة خزان جبل الأولياء الواردين ضمن برنامج وزارة الأشغال زيادة فى التخزين قدرها

---

(١) جارى العمل فيه الآن (٢) لم يبدأ العمل فيه بعد (٣) انتهى العمل فى سنة ١٩٣٠ (٤) لم يبدأ فيه بعد (٥) لم يبدأ فيه بعد (٦) جارى العمل فيه الآن (٧) لم يبدأ العمل فيه بعد (٨) جارى العمل فيه الآن

٢٤٠٠ مليون من الأمتار المكعبة من المياه الصيفية أو ٤٨٠٠ مليون من كلا الخزانين

وقد بدأت أعمال التعلية فى خزان أسوان فى أواخر سنة ١٩٢٩ وتقوم بها الآن شركة سير تو بهام جونس ور يلتون

والمنظور الانتهاء منها فى أكتوبر سنة ١٩٣٣ والبدء فى زيادة التخزين إلى منسوب ١٢١٠٠ متراً أعلى من سطح البحر المالح بدلا من منسوب ١١٣،٦٠ الحالى للانتفاع بذلك فى أعمال الرى السالف ذكرها منذ السنة التالية ١٩٣٤

أما خزان جبل الأولياء الواقع على مجرى النيل فى السودان وعلى بعد نحو ٤٠ كيلو مترا قبلى الخرطوم فسيشرع فى بنائه والانتفاع بما يخزن فيه من المياه لمنسوب ٣٧٧ر٢٠ مترا أعلى من سطح البحر المالح فى الوقت المناسب تمشيا مع برنامج التوسع الزراعى السالف الذكر

## قناطر نجع حمادى

عهدت وزارة الأشغال الى شركة السير جاكسون باقامة هذه القناطر على النيل على بعد ٦٠٠ كيلو مترجنوبى القاهرة . وقد انتهى العمل فيهاسنة ١٩٣٠ الماضية و بلغت تكاليفها ٢١٠٠٠٠٠ جنيه

ومهمة هذه القناطر فى الوقت الحاضر رفع مستوى مياه النهر بمقدار ٤،٠٠ مترا مدة الفيضان لضمان رى حياض مديريتى جرجاوأسيوط بواسطة ترعتين رئيسيتين انشئتا لهذا الغرض احداهما غربى النيل وهى الترعة الفؤادية والثانية شرقية وهى الترعة الفاروقية . وقد اعترض الجبل مجرى الترعة الأخيرة قريبا

من بلدة الأحيوة واضطر الامر الى اختراقه بواسطة نفق جارى العمل فيه الآن يبلغ طوله كيلو مترا ومسطح قطاعه سبعين مترا مربعا

ومتى توافر الايراد الصيفى بعد أعمال التخزين السالفة الذكر فان قناطر نجع حمادى ستقوم برفع منسوب مياه النهر مدة التحاريق بمقدار ٤،٥٠ مترا لرى ٤٣٠ الف فدان من الأراضى الحوضية بعد تحويلها الى رى مستديم منها ٣١٥٠٠٠ فدان على الترعة الفؤادية و١١٥٠٠٠ فدان على الترعة الفاروقية بمديريتى جرجا وأسيوط

## قناطر أسيوط

قدمنا فيما سبق أن قناطر أسيوط تم انشاؤها فى سنة ١٩٠٢ فى موقع يبعد نحو ٤٠٠ كيلو متر جنوبى القاهرة وتقوم بحالتها الراهنة برفع منسوب النهر عن مستواه الطبيعى بنحو مترين مدة الفيضان وثلاثة أمتار فى مدة التحاريق لاجل امداد الترعة الابراهيمية بالمياه لرى مليون فدان من الأراضى التى تروى ريا مستديما و٣٥٠٠٠٠ فدان من الأراضى الحوضية مدة الفيضان وذلك بالجانب الغربى من النهر بخلاف ٥٥٠٠٠ فدان من الاراضى الحوضية بالجهة الشرقية . الا أنه بالنظر لضرورة تحسين المناوبات الصيفية على الترعة الابراهيمية ولضمان رى الأراضى المترتبة عليها فى بدء الفيضان وفى مواعيد تناسب الزراعة النيلية ولامكان تحويل بعض الاراضى الحوضية الى رى مستديم بمديريات مصر الوسطى قررت الوزارة تقوية هذه القناطر وجعلها قادرة على زيادة رفع مستوى النهر بمقدار ٣،٥٠ مترا مدة التحاريق و٤ امتار مدة الفيضان

## قناطر الدلتا

قدمنا انه بدىء بانشاء هذه القناطر فى سنة ١٨٤٧ وتم بناؤها فى سنة ١٨٦١ غير انه لم يمكن الانتفاع بها فى اعمال الرى لعدم متانة فروشاتها واستوجب الأمر إلى تقويتها مرة أولى بين سنة ١٨٨٦ وسنة ١٨٩٠ ثم مرة ثانية بين ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٧ وأخيراً أنشىء سدان غاطسان خلف القناطر بين سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٠١ وامكن بذلك الحجز عليها ورفع المياه امامها إلى المستوى الكافى لرى الأراضي بالوجه البحرى

أما الآن وقد أخذت الوزارة فى زيادة المساحات الزراعية إلى الحد الذى لا يمكن معه لهذه القناطر أن تقوى على سد الطلبات المتزايدة من التوسع المنتظر بعد توافر الأيراد الصيفى بتوافر الأيراد بتعلية خزان اسوان وأقامة خزان جبل الأولياء وغير ذلك من أعمال التخزين المستقبلة فقد أصبح من الضرورى معالجة هذه الحالة بتقوية هذه القناطر أو أقامة قناطر جديدة ولذلك أدمجت وزارة الأشغال فى البرنامج الجديد المبالغ اللازمة لهذه الأعمال وستشرع فى ذلك فى الوقت الذى يكون العمل جارياً فى خزان جبل الأولياء .

## قناطر اسنا

ظهر من التجربة ان قناطر اسنا التى أقيمت سنة ١٩٠٩ غير قادرة على رفع المياه بالدرجات اللازمة فى الفيضانات المنحطة مثل سنة ١٩١٣ و١٩١٥ الا إذا صار تقويتها لدرجة تساعد على رفع مستوى النهر الطبيعى بمقدار ٤ أمتار مدة الفيضان بدلا من ٢،٥٠ متراً وهو أقصى ما أمكن حجزه عليها حتى الآن. هذا علاوة على ما ينتظر أن تقوم به هذه القناطر من أمداد نحو ٤٠٠،٠٠٠

فدان من الأراضى الحوضية بالمياه الصيفية متى توفر الأيراد الصيفى لها من هذه الخزانات التى تقيمها الوزارة فى أعلى النيل . ولهذه الغاية جاءت أعمال تقويتها ضمن برنامج وزارة الأشغال السالف ذكره

## تحويل اراضى الحياض إلى رى مستديم

يشتمل هذا المشروع على تحويل مامساحته ٣٥٠٠٠٠ فدان من أراضى الوجه القبلى يمكن تقسيمها الى قسمين :

القسم الأول ومساحته ٥٠٠٠٠ فدان بمديرية اسوان من الأراضى المرتفعة تقرر ريها بواسطة طلمبات تركب على النيل لرفع المياه . وقد شرعت الوزارة فى اقامة خمس عشرة محطة طلمبات فرعية لهذا الغرض تستمد القوى الكهربائية المحركة لها من محطة قوى رئيسية بادفو بواسطة خط اسلاك كهربائى يبلغ طوله ١٠٠ كيلو متر

وجارى تنفيذ هذه الأعمال الآن بنظام تام وتنتهى جميعها فى سنة ١٩٣٣ بحيث يصير الانتفاع بمياه تعلية خزان أسوان فى رى هذه المناطق عقب اتمام التعلية مباشرة

والقسم الآخر من المساحة المقرر تحويلها الى رى مستديم وقدرها ٣٠٠٠٠٠ تروى بالراحة برفع مستوى مياه النهر بواسطة القناطر الرئيسية المقامة على النيل والأعمال الأخرى المؤدية لهذه الغاية من ترع ومصارف رئيسية وفرعية وأعمال صناعية وخلافه مما قدرلها ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه ويقضى برنامج الوزارة على أن تتم هذه الاعمال تدريجيا لغاية سنة ١٩٣٩

## تحسين وتوسيع نطاق الزراعة فى شمال الدلتا

تتناول هذه بالمشروعات اصلاح ٨٠٠٠٠٠ فدان نصفها بور والنصف الآخر غير مستكمل لطرق الرى والصرف

وقد بدأت الوزارة منذ سنة ١٩٢٨ فى تعديل المصارف الرئيسية وشق الترع والمصارف الفرعية لهذه الغاية . ونظرا لانخفاض مناسيب الأراضى فى تلك المناطق رأت الوزارة أن الطريقة المثلى المؤدية الى صرفها صرفا وافيا انما يكون بالآلات الرافعة ولذلك قررت انشاء ثمانية عشرة محطة طلمبات فرعية للصرف تدار بالكهرباء للقيام بهذا الغرض موزعة فى شمال الدلتا توزيعاً يتناسب والمساحات المطلوب اصلاحها فى كل منطقة وشرعت فى تنفيذ ١٦ محطة منها وقد أنشئت ثلاث محطات رئيسية لتوليد ١٣ ألف كيلو واط من القوى الكهربائية لامداد تلك المحطات الفرعية وما يستجد مستقبلا من مثيلاتها بالتيار الكهربائى اللازم لادارتها واقامت كذلك خطا رئيسياً من الأسلاك الكهربائية وخطوطا فرعية يبلغ طولها ٣٠٠ كيلو مترا لتوصيل التيار الكهربائى بين المحطات الرئيسية و بعضها و بينها و بين المحطات الفرعية .

و بلغت النفقات اللازمة لهذه الأعمال :

٥٤٧٫٠٠٠ ج لمحطات القوى الرئيسية الثلاث

٧٠٠٫٠٠٠ لمحطات طلمبات الصرف الفرعية

٤٦٨٫٠٠٠ ج لانشاء خط الأسلاك الكهربائى

و ينتظر الى أن ينتهى العمل جميعه قبل نهاية سنة ١٩٣٢

أما أعمال الرى من ترع ومصارف وما الى ذلك فجارى العمل فيها تباعا

تمشيا مع البرنامج الذى وضعته الوزارة لذلك. بحيث تكون على أتم استعداد ولاستقبال مياه تعلية خزان أسوان بمجرد نهو العمل فيه

ذكرنا أن مساحة الأراضى المزروعة فى الوقت الحاضر بمصر تبلغ ٥٦١٦٠٠٠ فدان . ونذكر الآن أن منها ٤٤٠٤٠٠٠ فدان تروى ريا مستديماً وتزرع أكثر من مرة فى العام و ١٢١٢٠٠٠ فدان تروى رياحوضياً مدة الفيضان

والمساحات التى تزرع من مختلف المحاصيل فى سنة عادية : —

| نوع المحاصيل | المساحة المزروعة بالفدان | النسبة المئوية للمساحة المزروعة من كل محصول | متوسط ثمن المحصولات بالجنيه |
|---|---|---|---|
| القطن . . . | ١٧٤١١٨٨ | ٢٠ر٦٠٣ | ٣١٢٠٠٠٠٠ |
| ذرة شامى . | ٢٠٦٨١٠٩ | ٢٤ر٤٧٢ | ١٤١٦٦٥٤٦ |
| ذرة رفيعة . | ٢٤٥٠٠٧ | ٢ر٨٩٩ | ١٩٨٤٥٥٦ |
| أرز . . . . | ٢٢٠٠٠٠ | ٢ر٦٠٣ | ١٦٥٧٧٠٠ |
| قمح . . . . | ١٤٨٣٣٥٨ | ١٧ر٥٥٠ | ١٠٠٣٠٤٦٦ |
| فول . . . . | ٤٥٤٦٨٤ | ٥ر٣٨٠ | ٣١٠٥٩٤٥ |
| شعير . . . . | ٣٤٧١٠٣ | ٤ر١٠٧ | ١٨٧٩٥٦٢ |
| قصب . . . . | ٥١٨٦٧ | ٠ر٦١٣ | ١٤٥٢٢٧٦ |
| أصناف أخري | ١٨٠٦٧٧٦ | ٢١ر٣٧٥ | ١٠٨٤٠٦٥٦ |
| حدائق وخضروات | ٣٣٨٠١ | ٠ر٣٩٩ | ٧٠٩٨٢١ |
| | ٨٤٥٠٨٩٣ | | ٧٧٠٢٧٥٢٨ |

وتصدر مصر الى الخارج من هذه المحصولات الزراعية ما يوازى قيمته ٣٢٤٧٩٠٠٠ جنيه

وبرنامج وزارة الاشغال عن الاعمال بادية الذكر يقضى بزيادة قيمة الانتاج الزراعى الحالى ٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠ من الجنيهات

## المشروعات المستقبلة

من المعلوم أن الأعمال الواردة فى برنامج العشر سنوات السالف ذكره خاصة بسد احتياجات البلاد فى المستقبل القريب .

ولا يمضى زمن حتى تصبح الحاجة ماسة إلى توسع زراعى جديد يتمشى مع النمو المضطرد فى عدد السكان

لذلك تقوم وزارة الأشغال بدراسة وسائل زيادات أخرى للايراد الصيفى من أعالى النيل خلاف ماسبق بيانه وقد شرعت منذ سنوات مضت فى بحث مشروع انشاء مجرى مناسب لتحويل مياه النهر بعيداً عن منطقة السدود المترامية الأطراف والتى تمتد نحو ٤٠٠ كيلو متر بحرى منجلا ويضيع فيها معظم المياه الواردة من منابع خط الاستواء وأعدت لذلك بعض الكراكات اللازمة للشروع فى العمل متى تمت تلك المباحث . كذلك عولت الوزارة على انشاء خزان بمخرج بحيرة البرت لتنظيم صرف المياه منها طبقاً للاحتياجات الزراعية بمصر

وقد استعانت على هذه الدراسة بعمل مساحات لتلك المناطق المجهولة التى لاتتوفر فيها المواصلات بواسطة المساحة الجوية بالطيارات

وتم الآن الجزء الأكبر منه وسينتهى باقيه مع انتهاء هذا العام ١٩٣١